

برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة

The Industrial development programs and its role in protecting the environment

خيراني صالح¹¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة - (الجزائر)، الإيميل

Salah.khirani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2022/06/08 تاريخ النشر: 2022/06/11

Abstract:

The development policy pursued by the Algerian state revived the agricultural sector, beginning with the national plan for the agricultural development in 2000. Then, moving towards embodying a new program represented in the Agricultural and Rural Renewal Program, as it is considered a means to cover the deficiencies in the first developmental policies, as well as to keep pace with the various developments and reforms that affected the economic and political sector, and this is for the sake of advancement of the agricultural sector, which is considered a raw material for the development of the national economy. This helps the state to overcome the food crisis it suffers from.

Key words:

Environment / Agricultural Development / Agriculture / Agricultural Support / Agricultural Development Plans

المخلص:

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لإعاش القطاع الفلاحي، بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، ثم التوجه نحو تجسيد برنامج جديد يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي والريفي، فهو يعد وسيلة لتغطية النقائص الموجودة في السياسات التنموية الأولى وكذا مواكبة مختلف التطورات والإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي والسياسي وهذا من أجل النهوض والرفق بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر مادة أولية لتطوير الاقتصاد الوطني التي تساعد الدولة على اجتياز الأزمة الغذائية التي تعاني منها.

الكلمات المفتاحية

البيئة / التنمية الفلاحية / الفلاحة / الدعم الفلاحي / مخططات التنمية الفلاحية

المؤلف المرسل: خيراني صالح الإيميل: salah.khirani@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عملية هيكليّة مؤسسات الدولة، و عصرنة المجتمع وتكيف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة المعتمدة الجوانب التي تتخبط فيها، والتكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني او الدولي. وفي هذا الإطار، يستلزم وجود أدوات تعتمد عليها الدولة وسياسات اقتصادية واجتماعية لا بد من انتاجها لمواكبة سياق التحول الذي يخص المجتمع الجزائري بكل مكوناته في أحسن الظروف الممكنة، فبطبع يمر هذا التحول بمسلك شاق، صعب قياسه بالنسبة للرهانات المعترية للجزائر، التي تواجه إشكالية الإسراع في الإصلاحات للانتقال إلى اقتصاد السوق بنجاح، مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي غير المستقر خاصة في الأرياف.

لقد أخذت هذه الرهانات بعدا خاصا، كلما تعلق الأمر بالتخوفات التي تتجر عن عواقب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانخراط الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة والتحضير لتحمل المسؤولية بجدارة، فقد أصبح العالم الريفي غير مستقر بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة والظروف المعيشية القاسية، فهو معرض أكثر في ظل غياب استراتيجية قوية لإنمائه وترقيته وتقليص الفوارق الإقليمية.

إن هذه التخوفات شرعية وفي نفس الوقت، هي بقدر التحديات الواجب رفعها يمكن تفهمها إذا استندنا إلى معطيات موضوعية.

هذا ما يدفعنا للإسراع وبدون تردد إلى القيام بإصلاحات تتماشى مع هذه التحولات سابقة الذكر، وإذا حاولنا التعمق أكثر، فإننا سنتخذ من الإصلاحات الاقتصادية والبيئة موضوعا لدراستنا والتي هي على ارتباط وثيق بمجالات أخرى لاسيما السياسية والاجتماعية، لذا والزاما طرح الإشكالية التالية: هل يساهم برنامج الدعم الفلاحي في المحافظة على البيئة ؟

وعليه بغية تناول الموضوع بموضوعية ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى اربع فصول، حيث تناول الأول مصطلح التنمية والبيئة وسياسات الدعم الفلاحي قبل وبعد الإصلاحات، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه البيئة وحمايتها، والفصل الثالث كان حول التنمية الزراعية في الجزائر، الفصل الرابع تناولنا فيه سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر ومساهمتها في حماية

البيئة كما قمنا بتقديم بعض المقترحات والحلول المناسبة للمحافظة على البيئة وحمايتها من أخطار الظواهر البيئية لينتهي الموضوع بخاتمة .

فرضيات البحث :

*ساهم برنامج الدعم الفلاحي في المحافظة على البيئة بمنطقة سيدي عقبة .
*ظهرت العديد من التحولات على البيئة الطبيعية نتيجة لبرنامج الدعم الفلاحي بمنطقة سيدي عقبة .

*ساهم برنامج الدعم الفلاحي في تغيير الحياة الاجتماعية للفلاح بمنطقة سيدي عقبة .

منهج البحث في الدراسة :

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأكثر مواءمة مع طبيعة الموضوع والإشكالية المراد مناقشتها والبحث في كل مشتملات الموضوع المرتبطة بالدعم الفلاحي كيفية حمايته للبيئة من خلال الإصلاحات والبرامج المسطرة لذلك وجهود الدولة في ذلك .

الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة والمثابرة :

1 -دراسة زاوي يومدين فقد كانت دراسته تدور حول التمويل البنكي ،العم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر 2016/2015 .
بحيث كانت تدور الإشكالية حول كيفية تأثير التمويل البنكي من جهة والدعم من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي ،استطاع أن يظهر أهمية الدراسة في طبيعة المتغيرات التي تجمعها ، كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوفي التحليلي .

ومن بين النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة تبين أن معدل نمو القطاع الفلاحي في ارتفاع لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بدرجة الاهتمام الممنوحة للقطاع والمتجسدة في كل من الدعم الفلاحي والتمويل البنكي بنوعيه القصير والمتوسط الأجل .

وقد توصل الباحث الى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ،هذا ما جعل الباحث يتحفظ على مستوى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة من قبل سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي يجب عليها التوجه نحو دراسة مدى فاعلية تلك الخدمات المالية الممنوحة للقطاع في إنعاش الاستثمار الفلاحي .

2- كما ان دراسة بن بادة نصر الدين يدور حول التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية ،مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح 2017/2016 دراسة حول مشروع استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تدور إشكاليته حول كيف يساهم البنك في تنمية قطاع الفلاحة بالمناطق الصحراوية (ورقلة)واستطاع الباحث من خلال الدراسة ابراز أهمية الموضوع في ما يلي :

المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي .

يعدد البرامج والاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر .
المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات في الجزائر
المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الارض
ومن بين النتائج المتوصل إليها أن القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية ،فهو المصدر الرئيسي للغذاء واشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية .

كما يشكل مجالا واسعا للتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة ومن ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية .

3-دراسة الباحثة بولحبال نادية، جامعة الجزائر سنة 2009: أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تناولت في دراستها مكانة الأسعار في النظرية الاقتصادية وأثر سياسة الدعم على أسعار المنتجات الزراعية، ثم تناولت الدعم الزراعي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول العربية وأثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على سياسات دعم المنتجات الزراعية في البلدان النامية والتطور التاريخي للقطاع الزراعي الجزائري، ثم أهمية الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي، ثم دراسة الأسعار وتطورها وأشكال دعم الأسعار الزراعية في الجزائر .

-بالإضافة إلى العديد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير الذي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع.

4-دراسة الباحثة خديجة علي بودية خرافي . دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، رسالة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد العام(المالية العامة)، كلية التجارة قسم المالية العامة، ، تناولت في دراستها مفهوم الزراعة وتطورها وأهميتها في الفكر / جامعة الإسكندرية الاقتصادي، ثم تحديد واقع القطاع الزراعي وأهمية في الاقتصاد الجزائري، كما تناولت السياسة المالية التي طبقتها الجزائر على القطاع الزراعي منذ 1962 ونتائجها على القطاع، بالإضافة إلى تحليل للسياسة المالية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة لرفع مستوى هذا القطاع وجعله قادر على تحقيق الأهداف المنوطة به وفق أحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

1/1/نشأة علم البيئة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات عميقة في العديد من فروع العلم كما شهد يزوع جديدة، لعل أكثرها شهرة علم الحسابات الإلكترونية وعلم البيئة. وقد نقلت هذه التغيرات ذوي التخصصات المختلفة إلى القرن الحادي والعشرون بمفاهيم جديدة ونظرة أكثر عمقا في أصول الأشياء.

ففي الخمسينات ومطلع الستينات من القرن العشرين كانت قلة من الباحثين على دراية بمفهوم علم التنبؤ ECOLOGY كما ان مصطلح البيئة ENVIRONMENT كان يعني القليل كقضية اجتماعية أو سياسية. وبفعل أحداث هنا وهناك، كظهور أعراض مرض لم يكن مكتشفا من قبل وظهور ومخاطر تتهدد انواعا من الكائنات الحية، أصبحت البيئة قضية لها شعبية كبيرة.

والسؤال المطروح هنا نعني ماذا تعني بعلم التنبؤ؟ وماذا نعني بمصطلح البيئة؟ أما علم التنبؤ فيعني ذلك الفرع من العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات والتدخلات بين الكائنات الحية وبيئتها، اما مصطلح البيئة فيعني العالم الطبيعي الذي يعيش فيه البشر والحيوانات والنباتات معا، والذي يعد من الكثيرين عرضة للخطر بفعل الآثار المدمرة لنشاطات المجتمعات الصناعية. كما هو الحال بالنسبة للكثير من القضايا السياسية والاجتماعية، استشعرت في البداية قلة من الناس أهمية البيئة وضرورة التحدث عنها وإبراز الهموم المتعلقة بها. (غازي، 1996، ص19)

وقد شهدت البدايات صراعا بين أنصار البيئة ودعاة التقدم الصناعي والاقتصادي الذي يجب أن يواكب الزيادة في عدد السكان. وفي أيامنا الحالية تغير الوضع بشكل كبير وأصبحت البيئة قضية اجتماعية وسياسية رئيسية. وتشير إحصائيات الرأي العام إلى أن القضايا البيئية تحتل المرتبة الأولى من بين القضايا الأخرى. كما خفت حدة الصراع بين أنصار البيئة ودعاة التقدم الصناعي والاقتصادي. وظهرت الحاجة لاستدامة البيئة نقية غير مهددة وكذلك الحال استدامة التقدم الصناعي والاقتصادي لرفع مستوى الحياة.

تعريف البيئة :

أصبح مصطلح البيئة Environnement شائع الاستخدام في الاوساط العلمية ،و المشجع ان استخدامه أخذ يتواجد عند عامة الناس يوما بعد آخر .وفي ضوء ذلك نجد البيئة تعاريف عديدة ومختلفة باختلاف علاقة الانسان بالبيئة .فالمدرسة بيئة والمصنع بيئة والمؤسسة بيئة والمجتمع بيئة و الوطن بيئة والعلم كله بيئة ويمكن النظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة كأن نقول البيئة الزراعية او الصناعية أو الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية أو السياسية أو الروحية .

أما البيئة في اللغة فهي اسم مشتق من الفعل الماضي باء وبوأ مضارعه يبيء. وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن هذا الفعل قد استخدم في أكثر من معنى ،ولكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله يرجع إلى الفعل باء ومضارعه يتبوأ ،بمعنى نزل وأقام وقد جاء في معجم الوجيز بوا فلانا منزلا بمعنى أنزله ،وبوأ المنزل بمعنى أعده وتبوأ فلان المكان أي نزله وأقام فيه .وتبوأ منزلا أي نزلته ،وبوأ الرجل منزلا أي هيأته ومكنت له فيه والبيئة تعني في اللغة المنزل وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما

وقد استعمل أصل كلمة البيئة من القرآن الكريم في عشرة مواقع وهي :

قال تعالى (وكذلك مكنّا ليوسفَ في الارض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين)سورة يوسف الآية 56،أي ينزل من بلادها حيث يشاء .

وقال تعالى في سورة الاعراف الآية 74(وبوأكم في الارض تتخذون من سهولها قصورا)اي

جعل الارض منزلا لكم.(راتب ، 2004، ص16)

2- مفهوم التنمية الزراعية:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عرّفت على أنها مجموعة من السياسات

والإجراءات المتبعة لتغيير بنیان وهيكّل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

كما عرّفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي

الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية

(رفعت ، 1998 ، ص11)

- وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005 ، فإن التنمية الزراعية هي: استخدام

الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، الموارد المالية،

-الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الزراعية.

-*من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية

فكل منهما يركز على

الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفي

هذا المجال حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2001، ثلاثة مجالات استراتيجية للزراعة، يمكن أن توجّه بها الحكومات سياستها للتنمية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في:

-بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع

ضرورة أن يصاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة.

-حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

-استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص. الاقتصادية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

ثانيا -أهداف التنمية الزراعية:

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف

التنمية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في

العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية

الاقتصادية، حيث أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي

-زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية؛

-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات

والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع

الصناعة.

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.

-التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسيين هما:

-توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

-تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في

تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.

- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار. (عزام ، 1967 ، ص22)

1/ الفلاحة في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام والتجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنين، وذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، وهذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية التخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الاستهلاك، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الصناعية إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات، التمر، العنب، والنخيل... أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي يمثل 90% من قيمة صادراتها، فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه .

أما نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الاسلامي ويقوم على ما يلي: أراضي العرش: هي بور يتم استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها، ويصبح له الحق على هذا الجزء، وينتقل مباشرة إلى ورثته الذكور.

أراضي الملك: أراضي ذات ملكية فردية .

أراضي الأوقاف: هي مؤسسات دينية ذات منفعة جماعية، كما أنها غير مملوكة.

الأراضي العامة: قد وجد هذا النوع من الأراضي في الأخير ويدعى كذلك أراضي الشعب "البابلك"

و قد كانت الزراعة آنذاك تستخدم وسائل بدائية وكانت تعتمد أساسا على الجهد المبذول وهذا تبعا لأسلوب الرأسمالية قبل التنافسية (وهي رأسمالية ما قبل التجارية تعتمد على وسائل بسيطة وتهدف أساسا إلى الاكتفاء الذاتي).

2/ الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري

تمكنت فرنسا من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية والتي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري، وكذا استغلال امكانياته و توجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي و على هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري، ومنه السيطرة على الجزائر ككل ومن أجل هذا اتبعت السياسات التالية:

-الاستلاء على الأراضي

-تقسيم القطاع الفلاحي إلى قطاعين متميزين .

-الاصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعماري

3/ تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1982)

أولا: مرحلة التسيير الذاتي:

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما في 1961 و 1962 كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز أصف إلى ذلك هجرة ما يقرب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (50000 إطار عالي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل متوسط)، وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم وهي جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف و أميين 90% و أثناء هجرتهم أخذ المعمرين مدخراتهم رؤوس أموالهم ناهيك عن التحولات غير البنكية .

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون هكتار .

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:

" الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها " .

و هو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة.

كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية من الغنم، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي.

وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة و البلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا (عجة ، 2005، ص20)

ثالثا: القطاع الخاص

هو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية ويحتل مساحة معتبرة، وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

قطاع خاص تقليدي: يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
قطاع خاص حديث: يعتمد على التقنيات الحديثة، والأساليب الزراعية المتطورة و يوظف الاستثمارات اعتمادا على الفائض الذي يحصل عليه.

وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة إلى السياسات المعتمدة من طرف الدولة مما جعله مهشما نوعا ما، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، و تقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى للشعب، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد و خاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989)

4/ وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981- 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قداماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة. و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مرد ودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية الصادر بتاريخ **1983/08/13** والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية. المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي:

التخصص في النشاط - لامركزية التسيير - مشاركة المنتجين في التسيير إلا أن عجز إصلاح سنة **1981** على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي و بقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق (ضعف الإنتاج والإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون (**87-19**) المؤرخ في **1987/ 09/08** تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية و فردية ذلك بهدف:

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل.
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.
وعليه تم إنشاء حوالي **27000** مستثمرة فلاحية جماعية و فردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة **1989** إلى نحو **29000** مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر

بحوالي 47506 مليون سنة 1993، بمساحة تقدر بـ 2 مليون هكتار و متوسط المستثمرة الجماعية هو 61,7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ 9,4 هكتار. دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، تحديد المحاور الكبيرة للخطّة الزراعية التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي. وهكذا استيقظ القطاع العام من نوعه، وأصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به.

5/ واقع القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات (1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة مالكيها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسير وتمويل القطاع الفلاحي.

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير و حق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى... إلخ .

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، و لقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا إذ بدخول عام 1990 جاء قانون النقد و القرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي و المالي و النقدي في مرحلة التخطيط المركزي، و ما انجر عنها من آثار سلبية تتنافى و روح المبادرة و التحفيز .

فنظام النقد و القرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية و المالية القائمة بالإقراض، وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة

الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض (شعابنة ايمان 2017.العدد16)

6/ واقع الفلاحة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (0) (2004/200)

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

-:أهداف و أسس البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

أ/ أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الانتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة . و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

* تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

* تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

* تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير .

* الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

* تحسين شروط الحياة و المداخل الفلاحية، والاستقرار السكاني.

* تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية،... OMC) .

* زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.

* تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.

* مكافحة التصحر.

* إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

كما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز (FMVC) الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والحفاظة عليها و تطوير .

الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار .

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد.

و يتم تنفيذ المشاريع (تكثيف، تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية) (FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC).

ومن وجهة أخرى؛

* المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاية في شهر ماي 2000، الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

* إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادئ العقلنة والنجاعة، حيث أن الأسعار والتبادلات للسلع والمدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

* في هذا النظام المؤسسي، فإن المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيين والغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ب / أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة)، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة.

هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة والمناخ، لأن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف وترتبتها مهددة بالانجراف والتدهور بسبب تقنيات وأنظمة الإنتاج غير الملائمة. ولهذا فإن الدولة أخذت بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية

بالنظر إلى البعد الدولي، فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية - غذائية

بالمقابل الاستعمال المشروط و المصمم للبرامج المحددة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمح للدولة بالمرور في النفق الإلزامي والذي كان لزم طويل يصف الفلاحين (والمؤطرين كذلك) بأنهم فلاحين مقاولين، كما يسمح بالضمان الجيد للتحويل من التسيير المخطط إلى التسيير بالطلب للاستثمارات الإنتاجية الناجحة وهذا بواسطة مekanizmat تدفع للشفافية. ويجب الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي وتحقق رغباتهم المتعددة: محاربة الفقر، تحسين القدرة الشرائية، الاستقرار السكاني، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي، الأمن الغذائي، النمو.

3/ طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحة

يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط، ويشكل ذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات، قرارات، تعليمات) .المسيرة للصندوق الوطني لضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR)، الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية. لبلوغ الأهداف المحددة، فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

- دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وسوف تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير .

ولهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

* **تكييف أنظمة الإنتاج:**

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و يستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية).

يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتج نفسه.

* **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:**

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. تشترك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع

***البرنامج الوطني للتشجير:**

إعطاء الأولوية للتشجير المعبر الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية وكذا توفير مناصب شغل.

البرنامج الوطني للتشجير PNR يمول بواسطة الميزانية القطاعية وبواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA .

***استصلاح الأراضي بالجنوب :**

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف ومن حيث الشروط وطرق تنفيذه حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية

***تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج و لقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

الجهاز المالي :

يؤطر المخطط الوطني لتنمية الفلاحة أجهزة مالية متخصصة حيث يقوم المخطط أساسا على:

الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة . المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين. ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/ 2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.

- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

***صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC**

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة **SAU**، خلق مناصب شغل و خلق مراكز حيوية .

ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " العامة للامتيازات الفلاحية". (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مقرر رقم 220 المؤرخ في 10 ديسمبر 2002)

***القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية**

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000 / 2001

برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة

يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** بمهام أساسية لإنجاح البرامج وذلك حسب ثلاثة أبعاد وهي، هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي ومحاسب لصناديق العمومية.

ونسجل أيضا، أن هناك مؤسسات مالية كبيرة: بنك الخليفة، بنك البدر، البنك الوطني الجزائري **BNA** والقرض الشعبي الجزائري **CPA**، أمضت عقود مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، هذه البنوك تسير في طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** الذي خاض شوطا كبيرا في هذا الميدان. (مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة)

1- تقييم تطور الإنتاج الكلي الخام للقطاع الفلاحي :

جدول رقم 1: قيمة الانتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية

المعطيات	القيمة 10 ⁶ دج 2000	القيمة 10 ⁶ دج 2001	القيمة 10 ⁶ (2002)	القيمة 10 2003
الحبوب	1726	3056	3545	2397.05
الخضروات	2909	39834	40996	969.09
الزيتون	745	1160	1157	4108.55
الاشجار المثمرة	5961	6476	9381	7166.77
الاعلاف	331	474	619	679.88
الحبوب الجافة	247	483	658	1037.53
الحوامض	1868	19249	14238	15306.61
الكروم	920	4389	5396	5126.11
مجموع الانتاج النياتي	50001	69484	7296	81249.77
الحيوانات الحوم	5224	5898	7296	76889.89
الحليب	2305	4406	440	689.89
البيض	1813	2151	2676	2825.44
العسل	57	68	101	90.11
الصوف	20	22	24	25.80

15319.51	14537	12545	9419	مجموع الانتاج الحيواني
96569.28	91023	82029	59420	المجموع العام

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية بسكرة ديسمبر 2000

نلاحظ من الجدول ان هناك تطور كبير في الانتاج تقريبا في كل المنتوجات وهذا راجع إلى سياسة التجديد الفلاحي والتكوين والارشاد للفلاحين من قبل السلطات الفلاحية للولاية حيث بدأت بتوسيع الاراضي المسقية وبوسائل اقتصادية للمياه واستعمال الكثيف للأسمدة من أجل استصلاح للأراضي وتجديد الاراضي المنهكة والنتائج الايجابية المتحصل عليها من هذه العملية وتطور الانتاج الحيواني، بالإضافة إلى محاربة الاوبئة عن طريق التلقيح ومراقبة الحيوانات وصولا إلى تحسين وترشيد مستوى الفلاحين عن تكوينهم وتنظيم ايام تحسيسية من أجل رفع مستوى الانتاج .

2- تطور مؤشر معدل النمو للإنتاج الفلاحي

جدول رقم 2: تطور مؤشر معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2000-2002

السنة	2000	2001	2002	2003
مؤشر الإنتاج	59420	82029	91023	96569.28
معدل النمو	7.6%	67.29%	13%	3.19%

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية للولاية .

من الجدول نلاحظ وجود معدل النمو موجب حيث انه في سنة 2000 كان هناك معدل نمو كبير تقريبا.

3- تقييم تطور تشغيل في القطاع الفلاحي للولاية .

جدول رقم 3: تطور نسبة التشغيل في قطاع الفلاحي الوحدة نسمة

السنة	العدد
2000	70400
2001	71925
2002	75925

المصدر: مديرية مصالح الفلاحية للولاية.

نلاحظ ان هناك تطور طفيف في عدد العمال في القطاع الفلاحي ولا يعكس أهمية الفلاحة في امتصاص البطالة وخاصة هناك تطور في الإنتاج الفلاحي، وفي الزيارة الميدانية واستفسارنا لبعض الفلاحين أكدوا لنا عزوف الشباب في تشغيل في مجال الفلاحة في ظل عدم تأمين العمال في هذا القطاع وكذلك عدم ديمومة العمل حيث يزداد الطلب على العمال في موسم الغرس والحصاد ولا ننسى اعتماد الفلاحين على الآلات الحديثة خاصة في غرس البطاطس وجنيها ويمكن القول أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي متوسطة نوعا ما ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل وهذه الدراسة الميدانية هو الدولة اولت أهمية بالغة لهذا القطاع الحيوي حيث لوحظ تحسن في الانتاج في كل المنتجات حيث تعتبر سنة الاعجاز على مستوى الولاية ،كما يمكننا القول ان هناك انجازات هامة تستدعي ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية عبر كل بلديات بالولاية ولتوضيح النتائج كان استخلاصنا كآتي:

- ان الولاية منطقة فلاحية ورعوية خاصة في تربية المواشي نظرا لمناخها الصحراوي .
- زيادة المساحة المسقية لتصل إلى 34479 هـ هذا بفضل برنامج التجديد الفلاحي إلا أنها غير كافية ويستدعي الاسراع في توسيعها .
- تحسين إنتاج البطاطس خاصة في الموسم الأخير حيث لا ننسى أن الجزائر كانت تستورد البطاطس قبل 5 سنوات الأخيرة.
- نسبة إنجاز استعمال الأسمدة بنسبة: 96 % من الأهداف المسطرة وهذا قصد تجديد الأراضي الفلاحية وتوسيعها وتعتبر 96 % كبيرة ومهمة في رفع نمو القطاع الفلاحي.

خاتمة :

شهد القطاع الفلاحي عبر تطوره أربع مراحل مهمة بدء بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مروراً بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار، وصولاً إلى مرحلة التجديد الفلاحي حيث من الملاحظ أن هذه المراحل اختلفت بحسب السياسات التنموية من جهة واختلاف تسيير الدولة للقطاع

الفلاحي، وعلى غرار باقي ولايات الوطن استفادت ولاية بسكرة وخاصة مدينة سيدي عقبة في هذا الإطار بغلاف مالي 01 مليار دج قدم للفلاحين من قبل صناديق التنمية الفلاحية، حيث ساهم هذا الدعم في تطوير الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال تلك الفترة. ما يفسر أن المخططات التنموية التي طبقتها الجزائر منذ عام 2000 كان لها الأثر الإيجابي على الانتاج والمساحة الصالحة للزراعة في ولاية بسكرة، بفعل التوسع في برامج التشجير والاستصلاح، وهذا بدوره انعكس بشكل إيجابي على مكانة حماية البيئة من خلال المخططات التنموية وبرامج الدعم الفلاحي وعلى الإنتاج المحلي والوطني.

في إطار توسيع استغلال المساحات الفلاحية من خلال استحداث أقطاب فلاحية جديدة وتوفير مناصب الشغل إلى جانب ذلك دعم انتاج المنتجات الفلاحية وترقية الصناعات الغذائية بالولاية التي تعد رائدة وطنيا في إنتاج عدة محاصيل، إذ تحصى بسكرة وبالضبط منطقة سيدي عقبة مساحة إجمالية تزيد عن 1652751 هكتار، أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية، فيما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185473 هكتار أي ما يقارب 11% من المساحة الفلاحية وأكثر من 98 ألف هكتار من الأراضي المسقية، وتمثل 53,10% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة.

وتعد زراعة النخيل الثروة الأساسية بالولاية، إلى جانب شعبة الخضروات المبكرة المنتجة داخل البيوت البلاستيكية، إلى جانب الثروة الحيوانية التي تعد بدورها مصدرا هاما من مصادر الثروة بالولاية وتستوجب الاهتمام وإعطائها المكانة التي تستوجب أحداث فقرة نوعية في مدة قصيرة لاقتصاد خارج المحروقات، وبالرغم من بعض العراقيل التي واجهتها عملية الاستثمار الفلاحي في مختلف المناطق بالولاية لنقص الكهرباء والمواصلات ووسائل السقي إلا أن الطلب على إنشاء مستثمرات فلاحية لازال قائما.

توصيات :

يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لزيادة تشجيع الاستصلاح والاستثمار الفلاحي والتي:

- تقديم تسهيلات مادية ومعنوية للفلاحين وضرورة متابعتهم.
- إنشاء جهاز إرشاد فلاحي لنقل نتائج البحث العلمي للفلاحين لتحسين الانتاج.
- نقل تجربة الولاية إلى باقي الولايات من أجل تنمية وطنية شاملة.

قائمة المراجع :

1. عزام البلاوي .التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية معهد البحوث والدراسات العليا 1967.
2. رفعت لفوشيه .التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور .مكتبة الاسكندرية اكااديمية القاهرة مصر 1998.
3. غازي سفاريني عبد القادر عابد .أساسيات علم البيئة. دار وائل للطباعة والنشر، 2008
4. راتب السعود الانسان والبيئة . دار الحامد للنشر والتوزيع ،2004
5. عجة الجيلالي ، ازمة العقار الفلاحي الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع. 2005
6. شعابنة إيمان ، مدى فعالية الدعم الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون .جامعة ورقلة الجزائر العدد16، 2017
7. <http://www.miragri-algeria.org / strategie pnda . html>